المراكز الصاعدة في سياق الفوارق الحضرية –الريفية بالمغرب. حالة مركز أولاد زيان بإقليم ببرشيد

Developing towns and centers in the context of urban-rural disparities in Morocco. Case study: Oulad Ziyan Center in the province of Berreshid

أ. يوسف حافضي، مختبر دينامية المجالات والمجتمعات، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، المحمدية، جامعة الحسن الثاني بالدار البيضاء –المغرب

أ. محمد أنفلوس، مدير مختبر دينامية المجالات والمجتمعات، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، المحمدية، جامعة الحسن الثاني بالدار البيضاء-المغرب

ملخص: شكل موضوع الفوارق الحضرية – الريفية من زاوية مجالية وسوسيو-اقتصادية محور اهتمام عدة باحثين على اختلاف تخصصاتهم ومناهجهم ومقارباتهم العلمية، إلا أن دراسة هذا الموضوع كان يأتي بشكل عام في سياق دراسة هيمنة المدينة على الريف التي تتجاوز الحدود الإدارية التقليدية، لتصل إلى التدفقات الديموغرافية والتدفقات المرتبطة بسوق العمل أو الخدمات، بالرغم من أن درجة الهيمنة تبقى متباينة من مجال لآخر، ومن مجتمع لآخر حسب الأنظمة، وقد كان لهذا الوضع بالمغرب كباقي الدول النامية، عواقب سلبية على المجال والإنسان جعل مختلف الفاعلين المجاليين يتبنون مجموعة من سياسات ذات صلة بإعداد المجال للتخفيف من حدة الهيمنة هذه تتمحور هذه الورقة العلمية حول إبراز مدى مساهمة مركز أولاد زيان في التخفيف من حدة الفوارق الحضرية – الريفية بإقليم برشيد والحد من تدفقات الهجرة، وتوفير الخدمات العمومية الأساسية بها، وجذب السكان الريفيين وأيضا الحضريين.

الكلمات المفتاحية: فوارق مجالية، حضري -ريفي، مراكز صاعدة.

Abstract: The subject of urban and rural disparities from the spatial and socio-economic perspectives, attracted many researchers with different specialties, scientific approaches and methodologies. However, this study was generally conducted in the context of urban areas domination over rural regions that exceeds political and administrative boundaries to include other aspects as demographic trends, the degree of this domination differs from an area to another and from a society to another depending on many influencing factors. Due to this situation, Morocco as other developing countries had a negative impact on both environment and Human sides. In order to minimize the effects of this domination; different spatial actors adopted many territory management strategies and policies.This scientific paper studies the contribution of Oulad Ziyan center in reducing the urban-rural gap and stemming the population migration besides offering essential public services in the province of Berreshid.

Key words: Spatial disparities, Urban-rural, developing towns and centers

مقدمة:

من الملاحظات الرئيسية التي يتم رصدها عند دراسة وتحليل العلاقة القائمة ما بين المدينة وريفها بشكل عام هو هيمنة الطرف الأول على الثاني، حيث تأخذ هذه الهيمنة أشكالا متعددة، وتتصل بجوانب مرتبطة بمقام أول بالبنية التحتية، بالمرافق والمؤسسات العمومية، بإطار جودة الحياة، بمعنى آخر، أن هيمنة المدينة على الريف تتجاوز الحدود الإدارية التقليدية، لتصل إلى التدفقات الديموغرافية والتدفقات المرتبطة بسوق العمل والاقتصاد والخدمات بشكل متباين من مجال لآخر، ومن مجتمع لآخر حسب الأنظمة.

بذلك، أصبح هذا الوضع يشكل محط قلق عند مختلف المتدخلين والفاعلين المجاليين، لأن له من التداعيات ما يؤثر على لحمة المجال، وعلى المساواة المجالية والاجتماعية، وكباقي الدول السائرة في طريق النمو، فإن المغرب يعاني من هذا الإشكال، وتداعياته السوسيو – مجالية والاقتصادية، إذ مازال يتحمل تداعيات وتبعاته، لكن لا يمنع هذا من الحديث عن بعض الحلول الرامية إلى التخفيف من حدة هذا الوضع، ولعل المراكز الصاعدة تعد مجالات لتدخل مختلف الفاعلين المجاليين عبر سن مجموعة من الاستراتيجيات والسياسات المجالية التي تدخل في إطار التهيئة والتعمير للتخفيف من الفوارق الحضرية الريفية، عن طريق الحد من تدفقات الهجرة، وتوفير الخدمات العمومية الأساسية بهذه المراكز، والرفع من جودة الحياة (Qualité de vie)، والانفتاح على فرص الاستثمار، وجذب السكان الريفيين وأيضا الحضريين، والتخفيف من حدة الانقسام الاجتماعي والاقتصادي والمجالي الذي تتسم به غالبا العلاقات بين المدينة والريف.

1- الإطار المنهجي للدراسة

1.1 الإشكالية

تأتي هذه الورقة لتسليط الضوء على مساهمة مركز أولاد زيان الصاعد الذي شهد دينامية، وتحولات مجالية وسوسيو -اقتصادية مهمة في السنوات الأخيرة في التقليص من ظاهرة التباينات بين المدينة والريف بإقليم برشيد عبر طرح الإشكالية التالية: إلى أي مدى ساهم مركز أولاد زيان في التخفيف من حدة الفوارق المجالية الحضرية الريفية بإقليم برشيد؟

2-1 الحدود المكانية للدراسة

يشمل مجال الدراسة إقليم برشيد وبالتحديد مركز أولاد زيان، وقد تم اختيار هذا المركز بناء على معايير متعددة كالتوافر على الموارد الطبيعية، القرب من المحاور الطرقية، الموقع الجغرافي بالنسبة للمدن خاصة مدينة الدار البيضاء وكذا التكتلات الحضرية، الولوجية، توافر بعض الخدمات الأساسية، المؤهلات الصناعية، المشاريع الاقتصادية، التوافر على وثائق التعمير.

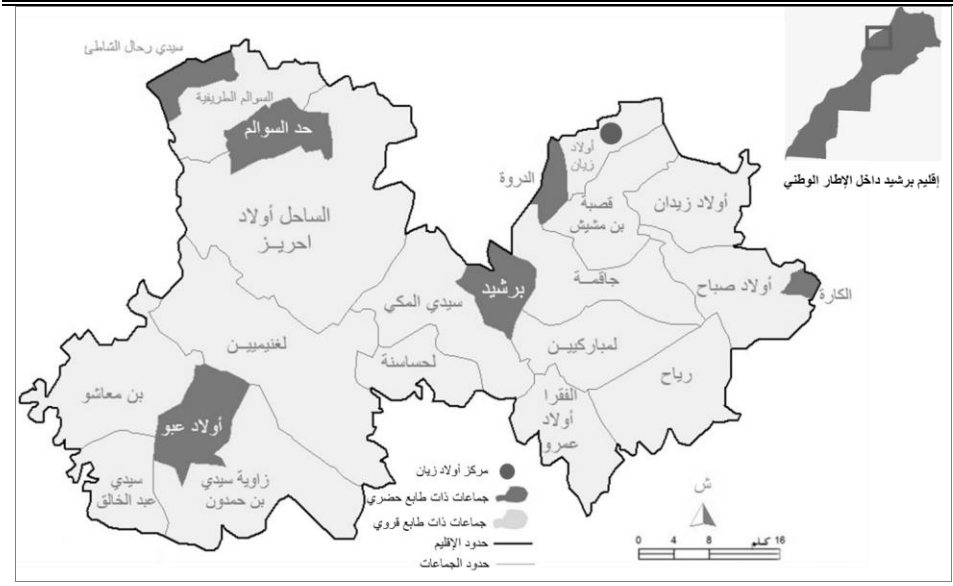

خريطة رقم 1: توطين المجال المدروس
المصدر: قسم التعمير والبيئة بإقليم برشيد

3-1 الحدود الزمانية للدراسة

يحتم هذا النوع من الدراسات الاعتماد على الإحصاء العام للسكان والسكنى لسنة 2014، علاوة على الارتكاز على كل من تقرير التشخيص الترابي المتعلق بمشروع تصميم التهيئة لمركز أولاد زيان لسنة 2018، وكذا الدراسات العلمية والورشات والتقارير التي اهتمت بموضوع العلاقات الحضرية – الريفية، والمراكز الصاعدة سواء من بعيد أو من قريب، ونخص هنا بالذكر ورشات الحوار المغرب ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OCDE) حول سياسات التنمية المجالية وتعزيز الروابط بين المدن والأرياف التي نظمت بمقر إقليم برشيد سنة 2017.

4-1 المعطيات

ارتكزت المقالة على معطيات رسمية نوعية وكمية وفرتها مؤسسات وجهات رسمية وطنية ودولية استثمرت في إعداد هذه الدراسة، وقد تم استغلالها على شكل رسوم توضيحية، جداول، خرائط.

5-1 منهجية وأدوات الدراسة

يأتي دور الجغرافي باعتباره باحثا يحاول تسليط الضوء على هذا النوع من القضايا لتوضيحها بمنظور شمولي واسع بالاعتماد على مقاربات متعددة الاختصاصات تدمج ما بين المقاربة المجالية، والمقاربة الاجتماعية، مع استثمار نتائجها خدمة للعمل الجغرافي، هذا علاوة على استعمال أدوات البحث المتمثلة في العمل الكرطوغرافي والتحليل الإحصائي في بسط وتقديم النتائج.

وللإجابة على هذه الإشكالية، فقد ارتأينا الاعتماد على قياس مدى مساهمة مركز أولاد زيان في التخفيف من حدة الفوارق الحضرية – الريفية، اعتمادا على مؤشرات ترتبط بـ:

- المعطى المجالي، أي الولوجية وعنصري الموقع والموضع؛

- المعطى الديمغرافي الذي تتضح أهميته في توافر ساكنة نشيطة قادرة على الاشتغال بالأنشطة الفلاحية والصناعية والتجارية استنادا إلى توافد الاستثمارات بالمركز؛
- معطى مرتبط بالتهيئة والتعمير الذي يشكل هو الآخر أحد أهم المؤشرات من حيث التوافر على وثيقة التعمير؛
- معطى مرتبط بالبنيات التحتية والمرافق والمؤسسات الأساسية التي ترفع من جودة الحياة والانفتاح على فرص الاستثمار، وجذب السكان الريفيين وأيضا الحضريين.

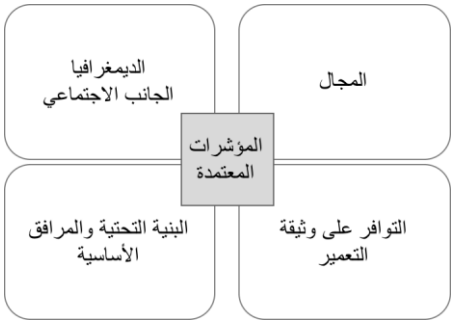

شكل رقم 1: المؤشرات المعتمدة في الدراسة

المصدر: OCDE, 2017. Dialogue Maroc-OCDE sur les politiques de développement territorial, Liens urbain-rural au Maroc. Provinces de Taounate (Région Fès-Meknès) et Berrechid (Région Casablanca-Settat)

2- النتائج

1.2 التحولات المجالية بإقليم برشيد، أي انعكاس على المجال؟

شهد إقليم برشيد المنتمي لجهة الدار البيضاء – سطات تحولات مجالية سريعة ساهمت فيها مجموعة من العوامل المتعلقة بالتمدين، بتدفقات السكان والسلع، بهشاشة الأنظمة والبنيات العقارية والفلاحية، إضافة إلى تدهور الموارد الطبيعية، وتوالي سنوت الجفاف، إذ خلقت هذه الأوضاع اختلالا واضحا على مستوى النشاط الفلاحي الذي كان طاغيا على المشهد الريفي، وكان يمثل الوظيفة الأولى والوحيدة في فترات سابقة، لكن ومع تنامي وثيرة التعمير في شكله القانوني والعشوائي، بدأت تتعزز مكانة وظائف جديدة (سكنية، صناعية، سياحية)، خصوصا بالطرف الساحلي للإقليم (بشرى حساني، 2015، ص89)، فقد فتحت مجالات الجماعات ذات الطابع القروي والمراكز الصاعدة للتعمير عن طريق تهيئتها العمرانية، إلى جانب ذلك بلغ عدد المشاريع الاستثمارية المرخصة بالجماعات ذات الطابع القروي غير المغطاة بوثائق التعمير في إطار الاستثناء 574 مشروعا، وذلك منذ إحداث الإقليم سنة 2010 إلى غاية سنة 2017، وقد كان لهذه المشاريع وقع سلبي على المشهد الريفي، وعلى الموارد الطبيعية، وعلى البيئة بأرياف الإقليم، خاصة وأن أغلبها عبارة عن وحدات صناعية تقذف مخلفاتها بدون معالجة قبلية (صناعات كيميائية، صناعات تحويلية، صناعات ميكانيكية، صناعات حديدية غذائية...)(الوكالة الحضرية لبرشيد بن سليمان، مديرية الدراسات، 2018)، مقابل ذلك عرفت المدن خاصة تلك التي تقع متاخمة للدار البيضاء(برشيد، حد السوالم، الدروة، سيدي رحال الشاطئ) توسعا مجاليا ملحوظا ومستمرا، جاء على حساب الأراضي الزراعية المحيطة بها، نظرا للطلب المتزايد للمنعشين العقاريين والمستثمرين على هذه الأراضي من جهة، والحصول على مداخيل ضريبية إضافية بواسطة ضم الوحدات الاقتصادية من قبل المجالس الجماعية من جهة ثانية، وكيفما كان

الحال فإن التحولات المجالية التي شهدها الإقليم المتمثلة في حركة التمدين بالأساس، كان لها وقع على إعادة هيكلة مجال إقليم برشيد، وخلق بنيات جديدة، وزحف المنشآت السكنية والاقتصادية، وفي جميع الحالات، أضر هذا التحول بالريف وبمحيط المدن بسبب استهلاك مساحات مهمة من الأراضي الفلاحية من جهة، وبسبب التأثير السلبي على الموارد الطبيعية من جهة ثانية.

2.2 الفوارق الحضرية – الريفية بإقليم برشيد: استمرار مسلسل تبعية الريف للمدينة

يقدر عدد سكان إقليم برشيد بـ 518 484 نسمة حسب إحصاء سنة 2014 مقابل 362 751 نسمة حسب إحصاء سنة 2004، فبالإضافة إلى الزيادة الطبيعية لسكان الإقليم، عرف هذا الأخير نسبة توافد مهمة نتج عنه الاستقرار النهائي للوافدين بفعل العرض المباشر أو غير المباشر والدائم أو المؤقت الذي يوفره، باعتباره يتواجد داخل المثلث الاقتصادي الممتد من مدينة المحمدية إلى مدينة خريبكة، ثم إلى مدينة الجديدة، والذي يضم العاصمة الاقتصادية مدينة الدار البيضاء(الخلية الإقليمية لنظام المساعدة الطبية بإقليم برشيد، دجنبر 2012، ص16)، وبالرغم من الطابع الريفي المميز للإقليم من ناحية الانتشار المجالي، إلا أن عدد سكان المدن قد بلغ 000 273 نسمة، مقابل 618 210 نسمة بالجماعات ذات الطابع القروي حسب آخر إحصاء، علما أن عدد هذه المدن هو 6 من مجموع 22 جماعة ترابية بالإقليم، ومع ذلك فإن أغلب سكان الإقليم يتركزون داخل المدن ويفضلون الاستقرار بها لما توفره من فرص للعمل، والقرب من الخدمات الأساسية التي تمثل عناصر استقطاب وجذب، ويقل هذا التركز الذي يعد من مؤشرات الفوارق المجالية بين المدينة والريف، كلما ابتعدنا عن المدن مرورا بالجماعات المحاذية للمدار الحضري، خاصة تلك المتاخمة للدار البيضاء (الساحل أولاد احريز، أولاد زيان، السوالم الطريفية...)، بل ويضعف بشكل مهم كلما توغلنا بالشاوية حيث إطار جودة الحياة لا يشجع على استقرار السكان المحليين ولا يستقطب وافدين جدد، نتحدث هنا عن جماعات بن معاشو، رياح، أولاد صباح، زاوية سيدي بنحمدون كمثال.

خريطة رقم 2: التوزيع المجالي لعدد السكان داخل إقليم برشيد حسب الجماعات
المصدر: الإحصاء العام للسكان والسكنى 2014.

بشكل عام تبقى مدن إقليم برشيد المجالات الأكثر احتضانا للسكان وإن تفاوتت فيما بينها، إذ تعتبر مدينة برشيد عاصمة الإقليم المدينة التي تضم أكبر عدد من السكان (136 634 نسمة) تليهما مدن الدروة بـ 719 47 نسمة، حد السوالم بـ 765 36 نسمة، سيدي رحال الشاطئ بـ 628 20 نسمة، الكارة بـ 855 20 نسمة، وأولاد عبو بـ 299 11 نسمة(الإحصاء العام للسكان والسكنى لسنة 2014).

جدول رقم 1: عدد السكان بإقليم برشيد حسب المدن -2014

التصنيف حسب عدد السكان	المدن	عدد السكان (ن)	المجموع حسب كل صنف (نسمة)	% بالنسبة لكل صنف
100000 نسمة فأكثر	برشيد	136 634	136 634	50
ما بين 20000 و50000 نسمة	الكارة	20 855	125 967	46
	س. رحال الشاطئ	20 628		
	الدروة	47 719		
	حد السوالم	36 765		
ما بين 5000 و20000 نسمة	أولاد عبو	11 299	11 299	4

المصدر: الإحصاء العام للسكان والسكنى 2014.

علاوة على المعطى الديمغرافي الذي أعطى هذا التصنيف، فإنه وجب الإشارة إلى عوامل مرتبطة بالمؤهلات المجالية وبالأنشطة الاقتصادية، وكذا بالتجهيزات والمرافق العمومية، ولعل العامل التاريخي، والديمغرافي، والسوسيو-اقتصادي وحركة التمدين، والتوسع العمراني والاستراتيجيات والسياسات العمومية جعل مدنا تحظى بالأولوية والأسبقية على حساب مدن أخرى، بحيث نجد نظريا:

المدينة الرئيسية: برشيد التي تلعب إلى حد ما دور القطب الإقليمي داخل الإقليم، فهي تعتبر مدينة ذات طابع خدماتي وصناعي باحتضانها لأهم المرافق والتجهيزات الأساسية، ولمنطقة صناعية مهمة، وأيضا ذات طابع إنتاجي لما تتميز به من مؤهلات للتنمية، ساهم كل من الموقع الاستراتيجي المتجسد في نظام الاتصال، والبيئة الاقتصادية السانحة من استقطاب استثمارات مهمة.

المدن الثانوية: الدروة، حد السوالم، سيدي رحال الشاطئ، حيث عرفت هذه المدن دينامية حضرية مهمة خلال العقد الأخير أهلتها لاحتضان وجذب الاستثمارات خاصة في ميداني السكن والصناعة، لكن ومع ذلك ما يميزها هو تبعيتها سواء للمدينة الرئيسية برشيد للإقليم، أو لمدينة الدار البيضاء خاصة فيما يتعلق بالخدمات الأساسية، وذلك نظرا لما تعانيه من إكراهات بهذا الجانب، الشيء الذي جعلها لا تلعب الدور المنوط بها في هيكلة مجالاتها والمجالات التابعة لها.

مدن الانتقال: يتعلق الأمر بمدينتي الكارة، وأولاد عبو، إذ لعب الموقع الجغرافي دورا مهما في تراجع مكانة هاتين المدينتين على مستوى التراتبية الحضرية، كما أنها لم تخرج عن واقع المدن الثانوية من حيث التبعية لعاصمة الإقليم، أو لمدينة الدار البيضاء، لكن ومع ذلك فهاتين المدينتين تلعبان دورا بنيويا في المجالات الريفية القريبة منها، وتنظيمها خاصة فيما يتعلق بالنشاط الفلاحي.

تبقى إذن هذه التراتبية متولدة عن تظافر مجموعة من العوامل الطبيعية والتاريخية والديمغرافية والاقتصادية والحضرية التي أعطت مكانة بارزة لبعض المدن على حساب أخرى داخل الإقليم، ولو بشكل متباين، لكن تبقى هذه الأخيرة إلى جانب ضمها لعدد مهم من سكان

الإقليم الأكثر احتضانا للمؤسسات، والإدارات، والمرافق العمومية، والتجهيزات الأساسية كما ونوعا خاصة مدينة برشيد باعتبارها عاصمة الإقليم التي أصبح دورها يتعزز في هذا الميدان أكثر فأكثر، بتركز الإدارات والمصالح المرتبطة بميادين مختلفة، وكمثال على هذا الكلام، وإذا ما أخذنا الخدمات الصحية باعتبارها من بين أهم الخدمات الأساسية، ومؤشر مهم في قياس التوازنات المجالية، سنجد على أن أغلب المؤشرات تدل على هيمنة مدينة برشيد، فهي تضم المؤسستين الاستشفائيتين الوحيدتين داخل الإقليم، ناهيك عن العيادات الصحية الخاصة والمصحات ومختبرات التحاليل الطبية المندرجة في إطار القطاع الطبي الحر، في حين تأتي باقي المدن في مرتبة موالية باحتضانها لمؤسسات صحية محدودة، ثم المجالات الريفية التي تعد الأكثر تضررا بالإقليم بخصوص هذا الجانب، فعلى الرغم من العدد المهم الذي تحتضنه الجماعات ذات الطابع القروي من مؤسسات صحية، التي يبقى نفوذها المجالي محدود تطول معه المسافة الجغرافية المقطوعة (24 مؤسسة تتوزع ما بين المستوصفات والمراكز الجماعية، مقابل 7 مؤسسات بالمدن)، فهي لم تستطع تحقيق تغطية صحية كافية لهذه المجالات، إذ بلغ المعدل 11041 نسمة لكل مؤسسة صحية بسبب عوامل متعددة من بينها امتداد وتشتت المجالات الريفية، كما أن أداءها الوظيفي يبقى ضعيفا بسبب نقص الأطر الطبية وشبه الطبية والمعدات والتجهيزات، وهو ما يجعل أغلب خدماتها مقتصرة على الاستشارة والوقاية(يوسف حافضي، 2016، ص79).

إن الفوارق الحضرية – الريفية محصلة من توابع التحولات الديمغرافية والمجالية والسوسيو – اقتصادية التي شهدها الإقليم، مما يدل على استمرار هيمنة المدن على أرياف الإقليم، حيث أن هذه الهيمنة أفرزت فوارق مجالية تتجاوز الحدود الإدارية، لتصل إلى تدفقات وتركز السكان والأنشطة والخدمات.

إذن في ظل هذا الاختلال واللا توازن المجالي، يأتي دور المراكز الصاعدة داخل العلاقات الحضرية – الريفية كأحد الحلول الرامية إلى التخفيف من تدفقات الهجرة ومن حدة الانقسام الاجتماعي والاقتصادي والمجالي عبر وتوفير الخدمات العمومية الأساسية بها، والرفع من جودة الحياة والانفتاح على فرص الاستثمار، وجذب السكان الريفيين وأيضا الحضريين.

3.2 المراكز الصاعدة بإقليم برشيد: أي دور في التقليص من حدة الفوارق المجالية الحضرية–الريفية؟

بإعتبارها مجالات بينية وانتقالية ما بين المدينة والريف، شكلت المراكز الصاعدة هدفا لمختلف الاستراتيجيات وسياسات إعداد المجال، والتعمير في العقود الأخيرة، من خلال الرفع من قيمة مؤهلاتها الطبيعية والمجالية والاقتصادية، واستثمارها في تحسين إطار جودة الحياة بها، زيادة على إحداث البنيات والتجهيزات الأساسية والمرافق العمومية، وتوفير المناخ المناسب لجذب الاستثمارات، وبشكل عام تمكن هذه الأهداف الرامية إلى إحداث نوع من التوازنات المجالية، والتقليص من حدة الفوارق بين المدينة وريفها، من الوقوف عند بعدين أولهما يظهر في تعزيز استقرار السكان المحليين، والثاني في جذب أنشطة جديدة تساهم في تنويع القاعدة الاقتصادية لهذه المراكز، التي غالبا ما تعتمد على الفلاحة كنشاط أساسي لها.

أ. دينامية مهمة شهدها مركز أولاد زيان في السنوات الأخيرة

لعب كل من الموضع والموقع الجغرافيين دورا حاسما في التحولات التي عرفها مركز أولاد زيان، فانبساط الأراضي التي لا تشكل عائقا أمام الولوجية (Accessibilité)، والقرب من عاصمة الإقليم مدينة برشيد، علاوة على التواجد ضمن الهالة الثانية للمتروبول الاقتصادي الأول بالمغرب مدينة الدار البيضاء، ساهما في تدفق الاستثمارات في السنوات الأخيرة، خاصة تلك المتعلقة بالسكن أو بالصناعة، وذلك إلى جانب النشاط الفلاحي الذي كان ومازال يعد النشاط

الأبرز والأكثر مزاولة من طرف السكان، باعتبار أن الفلاحة تشغل مساحة 7000 هكتار، هذا بالإضافة إلى انخفاض أسعار العقار مقارنة مع المجال الحضري لمدينة الدار البيضاء، وامتيازات أخرى تتمثل في بنية تحتية من الطرق التي تربط المنطقة بمختلف الجهات، وإن كانت تقتصر بشكل أكبر على الطريقين الرئيسيتين الإقليميتين.

ديمغرافيا، استمر تزايد عدد سكان جماعة أولاد زيان ككل حسب آخر إحصاء (2014)، حيث وصل إلى 17095 نسمة، و3306 أسرة، مقابل 16040 نسمة و2842 أسرة حسب إحصاء سنة 2004، في حين بلغ المؤشر التركيبي للخصوبة 2.33 طفل لكل امرأة (Agence urbaine de Berrechid Benslimane, 2018, P66) ويعزى تراجع قيمة هذا المؤشر بالرغم من أن الطابع الريفي هو المميز للمركز إلى التغيرات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية خلال الثلاثة أو الأربع عقود الأخيرة، وتتميز هذه التغيرات بعلاقتها الواسعة مع السلوك الإنجابي لدى المرأة، يتعلق الأمر على الخصوص بالتحولات التي شملت مستويات الحالة الزواجية، واستعمال وسائل تنظيم الأسرة، والدخول التدريجي للمرأة في النسق الاقتصادي، والتمدن المتسارع والتحولات في المعايير والقيم المتعلقة بالخصوبة (50 سنة من التنمية البشرية وآفاق سنة 2025، 2006، ص97).

جدول رقم 2: تطور عدد السكان بجماعة أولاد زيان حسب آخر ثلاثة إحصاءات

2014		2004		1994	
عدد الأسر	عدد السكان	عدد الأسر	عدد السكان	عدد الأسر	عدد السكان
3306	17095	2842	16040	1908	12283

المصدر: إحصاءات 1994، 2004، 2014

في منحى آخر، يمكن تسجيل ملاحظة أخرى مهمة بخصوص الجانب الديمغرافي للمركز، نتحدث هنا عن هيمنة الساكنة النشيطة على الهرم السكاني التي تعد رأسمال بشري مهم يمكن استثماره في مختلف المشاريع والمخططات التنموية، فحسب الأرقام بلغت نسبة هذه الفئة من السكان 63.90% (Agence urbaine de Berrechid Benslimane, 2018, P66)، لكن ومع ذلك فهي تعاني من ضعف مستوى التعليم والتكوين، حيث أن نسبة الأشخاص الذين يتوفرون على مستوى تعليمي عال تصل إلى 1.6% فقط، مقابل 9.0% يتوفرون على مستوى تقني، أما نسبة الأمية فقد بلغت 38% (47 إناث، 30% ذكور) (Agence urbaine de Berrechid Benslimane, 2018, P66) ، وبصفة عامة فمهما تباين مستوى التعليم أو التكوين عند السكان، فإن هؤلاء أصبحوا يرتبطون بنشاطات اقتصادية متنوعة لم تعد تتصل بالفلاحة فقط، وإنما أصبحت تمس قطاعات أخرى، نتحدث هنا عن الصناعة، التجارة، الخدمات، لكن وبشكل عام يبقى كل من البناء والأنشطة المتعلقة به، زيادة على الفلاحة النشاطين المهيمنين على المشهد الاقتصادي بالمركز (29.4، 22.3 في المائة تواليا). (Agence urbaine de Berrechid Benslimane, 2018, P66).

ب. مركز أولاد زيان ورهان لعب دور المركز الصاعد بالإقليم في سياق الفوارق الحضرية – الريفية.

كان للدينامية والتحولات التي شهدها مركز أولاد زيان نتائج ظهرت في تغير مشهده العام، فنحن أمام ثلاثة مكونات أساسية:

- الطرق: تتكون من طريقين إقليميتين رئيسيتين (ط.إ 3330، ط.إ 3305)، إضافة إلى باقي المسالك غير المصنفة الرابطة بين مختلف الدواوير.
- المجال المبني: يهم مختلف المباني والمنشآت المتناثرة على مجال المركز.

- المجال الأخضر: وهو الأكثر انتشارا، يتجسد بالأساس في الأراضي الفلاحية التي تعتبر موردا إيكولوجيا، اقتصاديا مميزا للمركز.

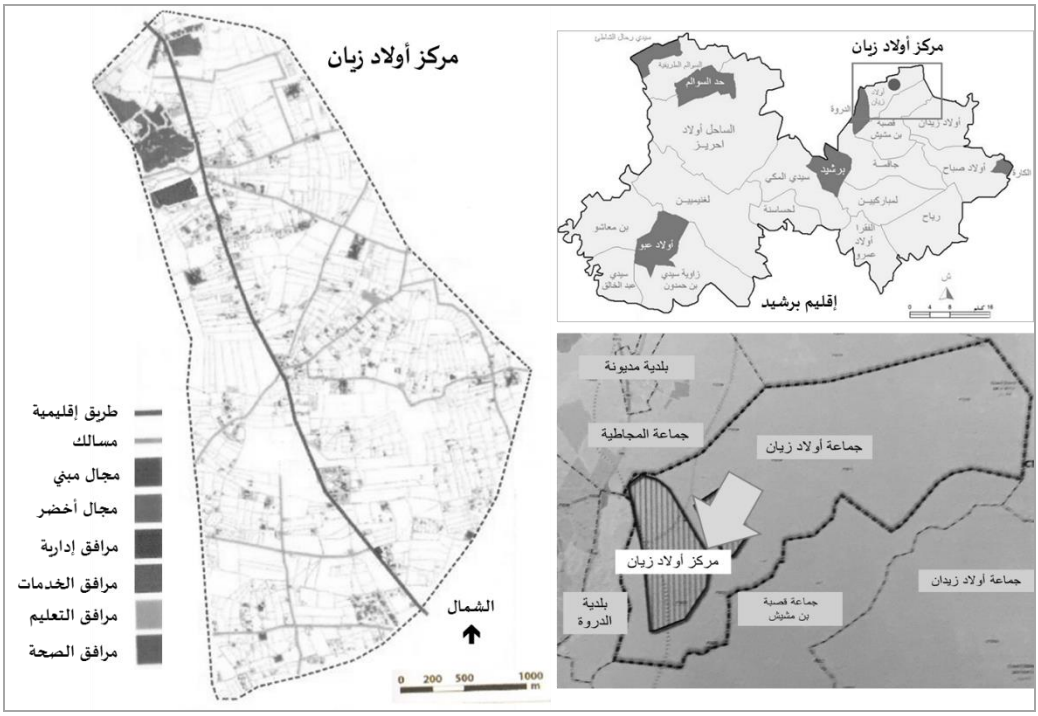

خريطة رقم 3: الخصائص المجالية لمركز أولاد زيان

المصدر:

Agence urbaine de Berrechid, Janvier 2018. Plan d'aménagement,du centre d'ouled ziane. Phase 1: Rapport de diagnostic territorial, orientation d'aménagement, et projet du plan d'aménagement P93.

إن أهم سمة تطبع مجال مركز أولاد زيان بصفة عامة هي ظاهرة تشتت المباني والمنشآت، اللهم تواجد بعض التكتلات على طول الطريقين الرئيسيتين الإقليميتين في غياب نواة حقيقة قادرة على الجذب (Attraction) عن طريق احتضان أهم المؤسسات والمقرات الإدارية، والمرافق الحيوية القادرة على تنظيم وهيكلة مجال المركز.

عموما يبقى التوزيع المجالي لهذه المرافق والمؤسسات متناثرا على المجال، ولا يستند على أي منطق، الشيء الذي يؤثر على التغطية المجالية، وبالتالي تباين الوضعيات التي يتلقى بها الفرد نصيبه بالتساوي مع باقي السكان من المنافع والخدمات، يمكن هذا من تسجيل حالات النقص أو الخصاص الذي يعانيه المركز ككل، وأيضا الحديث عن التباين فيما يتعلق بالمسافة الجغرافية المقطوعة، والمدة الزمنية اللازمة للوصول إلى أقرب مرفق، أو إدارة، أو مؤسسة تبعا لتوزيعها الجغرافي الذي يتبع الشكل المشتت للتعمير، هنا تحمل المسافة الجغرافية طابعا اضطراريا تؤثر على استفادة السكان من الخدمات خاصة الأساسية منها.

ومما لا شك فيه أن هذا الوضع سيكون له تداعيات على عمليات إعداد المجال، فنحن أمام مسألتين: الأولى تتعلق بصعوبة تجهيز مختلف الدواوير والتكتلات السكنية والربط فيما بينها،

فأغلب مجالات المركز تتصل بواسطة المسالك، وذلك على حساب الطرق المعبدة البالغ عددها أربع فقط (في حالة غير جيدة)، وبالتالي فإن بعض الدواوير (تجمعات سكانية) قد تكون صعبة الولوجية.

أما التطهير الصلب، التطهير السائل، الإنارة العمومية، فإن الأمر يتطلب بذل الكثير من المجهودات، فالإحصاءات تطرح عدة علامات استفهام حول مسألة مهمة تأتي في سياق تدفق الأنشطة الاقتصادية خاصة الصناعية منها، وكمثال، فإن توطن وحدة صناعية في غياب لأي ربط بقنوات التطهير السائل، سيكون له وبدون أدنى ريب تأثير كبير على الوسط البيئي، والرفع من حدة انتشار الوسائط الإمراضية خاصة أن المياه المستعملة تقذف في الأوساط الطبيعية دون أدنى معالجة.

جدول رقم 3: البنية التحتية لمركز أولاد زيان

	نسبة الربط (%)	العدد
الماء الصالح للشرب	90	-
الكهرباء	90	-
الطرق المعبدة	-	4
التطهير الصلب	0	-
التطهير السائل	0	-
الإنارة العمومية	0	-

المصدر: المصلحة التقنية، جماعة أولاد زيان

أما المسألة الثانية فهي تتجسد في محدودية نوع وكم المرافق والمؤسسات الأساسية التي تجعلها لا تلعب الدور الوظيفي المنوط بها، في ظل ضعف كل من الموارد البشرية، وأداء البنيات وتقادم التجهيزات، سيما في قطاعات حيوية كالصحة والتعليم، الأمر الذي يجعل عددا من السكان يلجؤون لجماعات أخرى بشكل مؤقت أو بشكل رسمي بحثا عن خدمة تستجيب لاحتياجاتهم.

جدول رقم 4: المؤسسات والمرافق الأساسية بمركز أولاد زيان

القطاع/المصالح	نوع المؤسسة	العدد
الإدارة	مقر القيادة	1
	مقر الجماعة	1
التعليم	مدرسة ابتدائية	5
	ثانوية إعدادية	1
الصحة	مستوصف	1
الرياضة	-	لا يوجد
مرافق اجتماعية	دار المرأة القروية	1
التجارة	سوق أسبوعي	1

المصدر: المصلحة التقنية، جماعة أولاد زيان

مقابل كل هذا، كان للزحف المتزايد للإسمنت الذي أتى على حساب الأراضي الفلاحية الخصبة - وهنا تثار مسألة مدى تثمين هذا المخزون الإيكولوجي والسوسيو اقتصادي- تداعيات سلبية يبقى أبرزها انتشار الأحياء العشوائية ناقصة التجهيز، إذ تشير الإحصاءات الرسمية هنا إلى وجود 5 أحياء ناقصة التجهيز تحتضن 17092 نسمة حسب إحصاء سنة 2014 (المصلحة التقنية لجماعة أولاد زيان).

صورة رقم 1: زحف الاسمنت على الأراضي الفلاحية
المصدر: قسم التعمير والبيئة بإقليم برشيد. أكتوبر 2017

إن ما يميز هذه التكتلات العشوائية هو تعارضها مع التخطيط العمراني وتنطيق الأرض واستخدامها في غياب لوثيقة تعمير قادرة على احتواء وتنظيم عمليات البناء(تصميم تهيئة المركز لا يزال في طور الإنجاز)، فهذه التكتلات لا تتماشى مع قوانين التعمير، ومعايير الصحة والسلامة المعمول بها، هذا علاوة على خلوها من المعايير الهندسية والجمالية، فالمساكن بهذه التكتلات تكون بشكل لا يتناسب مع نظام ضبط المباني، وفي أغلب الأحيان يعتمد السكان في تمويل عملية البناء على مواردهم الخاصة، فيتم البناء على مراحل قد تمتد لفترة طويلة... وينظر لهذه المناطق على أنها مناطق للجريمة وسكانها بمستويات تعليم ووعي متدنيين وتتفشى فيها الوسائط الإمراضية في ظل كثافة سكانية مرتفعة ناجمة عن ظاهرة التساكن، ولا يوجد التزام فيها بالقانون، أما جودة الحياة بهذا الوسط تبقى متدنية بسبب غياب مقومات الأمن والصحة والنظافة من خدمات أساسية وبنية تحتية(أسماء حسن أحمد محمد، 2017، ص14).

صورة رقم 2: بعض الأحياء ناقصة التجهيز بمركز أولاد زيان
المصدر: قسم التعمير والبيئة بإقليم برشيد. أكتوبر 2017

لقد كان لانتشار التصنيع ووحدات التخزين الغذائي كـ "Frigo Ouled Ziane" تأثير واضح على البنية الاقتصادية والاجتماعية، والمتجسدة في جلب العديد من الأفراد وانتقالهم من العمل الزراعي للعمل في الصناعات المختلفة... وبالتالي هجرة النشاط الفلاحي، خاصة وأن الأجر الذي يتلقاه الفلاح من الوظيفة الجديدة يكون أفضل، إذا ما قورن بالدخل الذي يحصل عليه من الزراعة المعيشية(بشرى حساني، 2015، ص134)، لكن تبقى أغلب الفرص المعروضة بهذه الوحدات غير رسمية وذات طابع موسمي، نظرا لضعف تأهيل وتأطير اليد العاملة، ونقص خبرتها، كما أن بعضها يمارس في إطار ما يسمى بالقطاع الثالث غير المهيكل، إذ يؤثر هذا الأخير على المجال من حيث انتشار الوحدات بشكل متناثر غير منظم، وعلى البيئة، علاوة على الاقتصاد، لأن الدولة لا تستفيد من عائدات هذا القطاع (المتستر) على أرباحه، وأيضا على المستعملين داخل هذا القطاع الذين لا يتمتعون بكافة حقوقهم (التغطية الصحية مثلا)، فالتحول في النشاط الاقتصادي المتمثل في تزايد استقطاب هؤلاء من قبل الصناعة والخدمات على وجه الخصوص، كان له أثر سلبي أسفر عن انزلاق نحو عدم الانسجام والفوضى في شكل بطالة مقنعة تؤشر على ضعف الدخل واتساع دائرة كل من الفقر والهشاشة.

3.استنتاجات وخلاصات

إنه من خلال رصد وتحليل التحولات والدينامية التي شهدها مركز أولاد زيان يتبين على أنها وليدة ثلاثة عناصر أساسية وهي: الموقع والموضع، وكذا انخفاض أثمنة العقار بالمقارنة مع باقي المجالات الحضرية المتاخمة خصوصا مدينة الدار البيضاء، وبشكل عام، فقد ساهم كل هذا في خلق فرص شغل جديدة، وتنويع القاعدة الاقتصادية التي كانت معتمدة كليا على الفلاحة، الشيء الذي خول لهذا المركز الصاعد أن يلعب دورا بينيا وانتقاليا ما بين المجالات الحضرية المجاورة له، وباقي الأرياف، وبالتالي يمكن اعتبار مركز أولاد زيان من هذا المنطلق مركزا صاعدا (نظرا للدينامية الاقتصادية التي شهدها) عمل بشكل نسبي على التقليص من حدة الفوارق المجالية من منظور اقتصادي بسبب قربه من العاصمة الاقتصادية بدرجة أولى.

في منحى آخر، فإن النتائج المتوصل إليها استنادا على المؤشرات المعتمدة في هذه الدراسة، تبين أن مركز أولاد زيان يتوفر على ساكنة نشيطة يمكن استثمارها في أنشطة الصناعة والتجارة المتدفقة على المركز، والتي ساهمت في خلق فرص شغل جديدة، لكن وبشكل عام، مازالت تعترض هذا المركز مجموعة من الاكراهات فيما يتعلق بالجانب السوسيو-اقتصادي المرتبط بتوفير الخدمات والبنيات الأساسية القادرة على تأطير حياة السكان وهذا هو الأهم، لأن استقرار أو جذب سكان جدد يتوقف على توفير هذه الخدمات والبنيات، كما أن غياب وثيقة تعمير قادرة على تنظيم استعمال الأرض والتحكم فيه جعل من المركز مجالا مفتوحا أمام البناء العشوائي.

وإذا ما أردنا أن نتكلم عن مركز أولاد زيان كمركز صاعد قادر أن يلعب الدور المنوط به على أكل وجه، فيجب أولا أن نناقش الحلول الكفيلة بمعالجة إشكالية جودة الحياة باعتبارها أبرز التحديات التي يواجهها، إشكالية كما تبين من خلال الفقرات السابقة أخذت أشكالا وأبعادا مجالية وكمية ونوعية، الشيء الذي يدعو إلى بذل المزيد من المجهودات لأن واقع الحال يجعل من مركز أولاد زيان متنفسا للمدن المجاورة خاصة الدار البيضاء فيما يتعلق بالصناعة التي كان لها من التداعيات السلبية على الجوانب البيئية والمجالية والسوسيو – اقتصادية.

قائمة المراجع:

1. أسماء حسن أحمد محمد(2017)، السكن العشوائي وتأثيره على المناطق الحضرية، دراسة حالة منطقة المعمورة بأم درمان، بحث تكميلي لنيل درجة الماجستير في الهندسة المعمارية (التصميم الحضري)، كلية الدراسات العليا، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا.

2. حافضي يوسف(2016)، ولوجية العلاجات الصحية بجهة الشاوية ورديغة، أطروحة لنيل دكتوراه في الآداب، تخصص جغرافيا بشرية، كلية الآداب والعلوم الإنسانية – المحمدية، جامعة الحسن الثاني الدار البيضاء.

3. حساني بشرى(2015)، تحولات الفلاحة تحت تأثير التمدين بالشاوية السفلى حالة إقليم برشيد، أطروحة لنيل دكتوراه في الآداب، تخصص جغرافيا وتهيئة المجال، كلية الآداب والعلوم الإنسانية – عين الشق الدار البيضاء، جامعة الحسن الثاني الدار البيضاء.

4. 50 سنة من التنمية البشرية وآفاق سنة 2025(2006)، الأشغال الكاملة لتقرير الخمسينية لسنة 2006، التقرير الموضوعاتي (قرص مضغوط).

5. الخلية الإقليمية لنظام المساعدة الطبية(2012)، تقرير حول حصيلة انطلاق عملية تعميم نظام المساعدة الطبية على صعيد إقليم برشيد، إقليم برشيد، المغرب.

6. قسم التعمير والبيئة بإقليم برشيد(2018)، التقرير المتعلق ببرنامج تنمية المراكز الصاعدة بإقليم برشيد، إقليم برشيد، المغرب.

7. Agence urbaine de Berrechid Benslimane(Janvier 2018), Plan d'aménagement,du centre d'ouled ziane. Phase 1, Rapport de diagnostic territorial, orientation d'aménagement, et projet du plan d'aménagement, Province de Berrechid, Maroc;

8. OCDE(2017), Rpport de Dialogue Maroc-OCDE sur les politiques de développement territorial, Liens urbain-rural au Maroc. Provinces de Taounate (Région Fès-Meknès) et Berrechid (Région Casablanca-Settat), Province de Berrechid, Maroc.